

«علينا أن نحرص على مشاورة أهل الحكمة والرأي والتأني في القرارات والتصريحات، وتقديم التنازلات بما لا يخالف الشريعة مراعاة للمصالح الأعظم ودرءاً للمفاسد الأكبر، ولنتذكر أننا نسير في مركب واحد إذا أحدث فيه أحدنا خرقاً يسيراً فسيكون سبباً لهلاكنا جميعاً» هذا ما أكده الإمام والخطيب في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية د. عبدالله الشريكة. وحث الشريكة طلاب العلم على ألا تشغلهم السياسة، والإغراق فيها عن العلم ومجالسه وعن دعوتهم الناس للخير وتربية أنفسهم على طاعة الله والاستعداد للقائه تعالى، مطالباً بالآ يقولوا إلا ما يرضي الله وأن يقولوا القول السديد الذي لا يحدث الفتنة، ولا يوقع الضغائن، ولا يمزق المجتمع بغير حق.

«الأنباء» التقت الشيخ د. عبدالله الشريكة للحديث حول أبرز المسائل المتعلقة بالمظاهرات، حيث أوضح أن المناصحة الحكيمة والدعاء بالصلاح واللجوء للقضاء واستخدام صلاحيات النواب القانونية هي البديل الشرعي لها، وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

كتب: ضاري المطيري

أكد لـ «الأنباء» أننا نسير في مركب واحد إذا أحدث فيه أحدنا خرقاً يسيراً فسيكون سبباً لهلاك الجميع

الشريكة: المناصحة الحكيمة والدعاء بالصلاح واللجوء للقضاء واستخدام صلاحيات النواب القانونية هي البديل الشرعي للمظاهرات



بقلم: راند الحزيمي

قالوا فلنأخذ في الولاية

قالوا: هذه ولاية دستورية وليست ولاية شرعية؟ فقد جاءوا ظلماً وافكاً وزوراً، وابتدعوا قولاً لم يسبقهم به أحد من قبلهم، وهكذا يلعب الشيطان بهم وبتابعاتهم، وكل ذلك بسبب اتباعهم أهواءهم، فنقول لهم كما قال سلفنا الصالح وهم يبيّنون ما هو ولي الأمر.

فقد روي البيهقي في مناقب الشافعي عن حرمة قال «سمعت الشافعي يقول: كل من غلب على الخلافة بالسيف حتى يسمى خليفة ويجمع الناس عليه فهو خليفة»، فتأمل كلمة (غلب) وكلمة (بالسيف) تعطيك معنى القوة والعلو.

وهذا الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة والجماعة وممن وقع عليه ظلم، وقد ساد في زمنه، وفي الدولة فساد عقائدي وقتل وتعذيب وبغى يقول «ومن غلب عليهم - يعني الولاة - بالسيف حتى صار خليفة وسمى أمير المؤمنين، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً برا كان أو فاجراً، انظر الأحكام السلطانية لأبي يعلى وطبقات الخليفة لأبي يعلى.

وقد احتج الإمام أحمد بما ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «... وأصلي وراء من غلب»، فقد صلى وراء الحجاج بن يوسف الثقفي ومعلوم من هو الحجاج ببطشه وظلمه وقتله للصحابة والتابعين كسعيد بن جببر وغيره وقد بايع مروان بن الحكم وقد استباح المدينة وهذا الإمام ابن حجر العسقلاني في الفتح يحكي الإجماع يقول «هذا أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان التغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حغن الدماء وتسكين الدهماء»، وكذلك لاحظ وتعمن من لفظ «حغن الدماء وتسكين الدهماء» لمن كان عنده فقه وبصيرة ومعرفة بالمقاصد والقواعد الشرعية، لا ثورة والثورية.

وكذلك حكى الإجماع عن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب كما في كتاب الدرر السنية في الأجوبة النجدية بقوله: «وأهل العلم متفقون على طاعة من تغلب عليهم في المعروف يرون نفوذ أحكامه وصحة إمامته لا يختلف في ذلك اثنان ويرون المنع من الخروج عليهم بالسيف وتفريق الأمة، وإن كان الأئمة فسقة مالم يروا كفراً بواحاً، وقال كذلك «الأئمة مجموعون من كل مذهب على أن من تغلب على بلد أو بلدان له حكم الإمام في جميع الأحيان ولولا هذا ما استقامت الدنيا لأن الناس من زمن طويل قبل الإمام أحمد الذي يؤمن هذا ما اجتمعوا على إمام واحد ولا يعرفون أحداً من العلماء ذكر أن شيئاً من الأحكام لا يصح إلا بالإمام الأعظم»، فهل يحتاج هذا الكلام إلى شرح وبيان؟ والعلامة الشوكاني يقول في شرح الأزهري «وأما بعد انتشار الإسلام واتساع رفته وتباعد أطرافه فمعلوم أنه قد صار في كل قطر أو أقطار الولاية إلى إمام أو سلطان وفي القطر الآخر كذلك، ولا يتعدى لبعضهم أمر ولا نهي في قطر آخر وأقطار التي رجعت إلى ولايته»، وقال «فلا بأس بتعدد الأئمة والسلطين ويجب الطاعة لكل واحد منهم بعد البيعة له على أهل القطر الذي يتنزه فيه وأمره ونواهيته وكذلك صاحب القطر الآخر»، وقال «ولا تجب على أهل القطر الآخر طاعته ولا الدخول تحت ولايته لتباعد الأقطار»، وقال في خاتمته «فاعرف هذا فانه المناسب للقواعد الشرعية، والمطابق لما تدل عليه الأدلة، ودع عنك ما يقال في مخالفتها، فإن الفرق بين ما كانت عليه الولاية الإسلامية في أول الإسلام وما هي عليه الآن أوضح من شمس النهار، ومن أكثر هذا فهو مباهت لا يستحق أن يخاطب بالجملة لأنه لا يعقلها».

ويقول شيخنا العلامة ابن عثيمين «الواقع أن مسؤولي الحكومة يعتبرون ولاية أمر في رقبته لهم بيعة على السمع والطاعة في المنطق والمكره والعسر واليسر، ومن تنازعه الأمر ما لم نر كفراً بواحاً عندها فيه من الله برهان هكذا جاء في السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلا ننازعهم أمرهم ولكن لا نقول أنهم معصومون من كياتر الأثم ومن صغائرهم، ومن الخطأ، هم كغيرهم من البشر يخطئون ويصيبون، فإذا رأوا مثلاً إسكات واحد منا قالوا: لا تتكلم فلا أتكلم، لماذا؟ لأن بيان الحق فرض كفاية لا يقتصر على زيد وعمرو، لو علمنا الحق بأشخاص مات الحق بموتهم، الحق لا يعلق بأشخاص»، وقال: «فإذا رأى ولي الأمر أن يمنع شرعة ابن عثيمين أو الشرطة ابن باز أو أشرطة فلان يمتنع، وأما أن نتخذ من مثل هذه الإجراءات سبيلاً إلى إثارة الناس وإلى تغيير القلوب عن الدين، فهذا والله يا إخواني أحد الأسس التي تحصل بها الفتنة بين الناس».

وأختم هذه النقول من أقوال السلف بكلام للغزالي في الإحياء «لو تعذر وجود الورع والعلم فبمن تصدى للإمامة بأن يغلب عليها جاهل بالحدود «السمع والطاعة وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك» وغيرها من الأحاديث الأمرة بالصبر وعدم الخروج، وكذلك من خلال هذه الدنونة يتوصلون بها بعد ذلك لتكفير الحاكم لأنه حكم بالسقوط وهو حاكم دستوري وليس شرعياً وأنها دولة دستورية وليست شرعية وهذه هي النهاية التي استتوى على المثير ممن لم ينتبه إلى مثل هذا النهج حتى إذا استوت الفكرة على من يتابعهم يكون الأمر سهلاً عليهم أن ينشروا فكرة تكفير الحاكم وهذا دينهم وعقيدتهم التكفيرية التي يريدون أن يصلوا إليها والمسألة خطوة خطوة وهذه هي آراء التكفيريين فمن تبعوا وراقبوا يستشف مثل هذا الهدف والله اعلم، والله أسأل الهداية والرشاد للجمع.

ملاحظة مهمة

المتعمق في دندنتهم ببديعهم الجديدة بانها ولاية دستورية وان الدولة دستورية غير شرعية فانهم من خلالها يتخلصون من الالتزام بالحدوث «السمع والطاعة وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك»، وغيرها من الأحاديث الأمرة بالصبر وعدم الخروج، وكذلك من خلال هذه الدنونة يتوصلون بها بعد ذلك لتكفير الحاكم لأنه حكم بالسقوط وهو حاكم دستوري وليس شرعياً وأنها دولة دستورية وليست شرعية وهذه هي النهاية التي استتوى على المثير ممن لم ينتبه إلى مثل هذا النهج حتى إذا استوت الفكرة على من يتابعهم يكون الأمر سهلاً عليهم أن ينشروا فكرة تكفير الحاكم وهذا دينهم وعقيدتهم التكفيرية التي يريدون أن يصلوا إليها والمسألة خطوة خطوة وهذه هي آراء التكفيريين فمن تبعوا وراقبوا يستشف مثل هذا الهدف والله اعلم، والله أسأل الهداية والرشاد للجمع.

وطلاح، اسأل الله لهم التوفيق والسداد والسعي لمرضاة رب العباد.

التفريق تناقض

ما تعليقك على تناقض أو تفاوت فتاوى البعض في شأن المظاهرات في مصر والبحرين والكويت؟

● الذي أعرفه عن علمائنا الكبار أنهم يحرمون المظاهرات في كل البلاد الإسلامية ولا يفرقون بين بلد وبلد، ومن فرق فقد وقع في التناقض المذموم والتناقض من علامات الباطل كما قال تعالى (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً)، أسأل الله أن يعين المسلمين على ما يروونه من تناقضات بعض الدعاة والأحزاب والجماعات السياسية الإسلامية هدامهم الله.

المناصحة الحكيمة

ما البديل الشرعي لإنكار المنكر والعوض عن المظاهرات والمسيرات؟

● البديل هو المناصحة الحكيمة والإنكار على المسؤولين عندهم، والدعاء لهم بالصلاح، ولا مانع من اللجوء للقضاء في ذلك، ولا مانع كذلك من أن يستخدم النواب صلاحياتهم التي منحها لهم الدولة مما لا يخالف الشرع في إنكار المنكر والسعي إلى تغييره.

وجوب المشاركة

البعض عنف عليك واستنكر إيجابك التصويت في الانتخابات الماضية متمهاً إياك بقول لم تسبق إليه من قبل، فما تعليقك؟

● يعلم هذا الأخ وفقه الله أنني حرص على ألا أقول قولاً لم أسبق إليه من قبل علماء الأمة الأحياء والإمامات رحمهم الله جميعاً، ولو علمت أنني قلت بقول لم أسبق إليه فإني أراجع وقال واستغفر الله منه، والقول بوجوب التصويت للأصلح في الانتخابات أخذت فيه بقول العلامة الألباني والعلامة العثيمين رحمهما الله، فإنهما قد أوجبا التصويت للأصلح من باب تخفيف الشر وتقليل المفاسد والفاسدين دون تفريق بين الصوت والصوتين والثلاثة، فالعبرة عندهم هي تقليل الشر وهذا منتحق في المجلس السابق واللاحق، مع التنبيه على أنني لا أشدد في هذا ومن خالفني في ذلك فإني لا أئتمه كما زعم البعض.

ما نصحتك إلى الساسة وطلاب العلم في هذه الأيام العصيبة التي تمر بالكويت؟

● نصيحتي لنفسي ولهم جميعاً وتقوى الله أن يحرصوا على تسهيروا الله تعالى في الأقوال والأعمال، وأن نتذكر جميعاً بأن حياتنا في هذه الدنيا مؤقتة وعما قريب راحلون إلى قبورنا، وعندها سيفرح من عمل لله واتقى مولاه، وسيندم من عمل لدنياه واتبع نفسه هواها، فلنحرص على ألا نقول إلا ما يرضي الله ولنحرص على القول السديد الذي لا يحدث الفتنة، ولا يوقع الضغائن، ولا يمزق المجتمع بغير حق، وليحرص كل منا على مشاورة أهل الحكمة والرأي والتأني في القرارات والتصريحات، وتقديم التنازلات بما لا يخالف الشريعة مراعاة للمصالح الأعظم ودرءاً للمفاسد الأكبر، ولنتذكر باننا نسير في مركب واحد إذا أحدث فيه أحدنا خرقاً يسيراً فسيكون سبباً لهلاكنا جميعاً.

وانصح طلاب العلم بخاصة ألا تشغلهم السياسة والإغراق فيها عن العلم ومجالسه وعن دعوتهم الناس للخير وتربية أنفسهم على طاعة الله والاستعداد للقائه تعالى.



د.عبدالله الشريكة

أو أنه لا ينكر المنكرات أو إلى آخره من التظنون الباطلة التي قال الله فيها (إن بعض الظن إثم).

بالطرق الشرعية

كذلك يسأل ماذا تلقتون اللوم على الشباب المتظاهر الوطني والغيور دون النظر إلى الأسباب التي دفعته للتظاهر، وهو الفساد، فما رأيك؟

● هذا الكلام غير صحيح، غفر الله لقلائمه، فنحن بحمد الله ننكر الفساد ونطالب بإصلاحه وتغييره عملاً بأمر النبي صلى الله عليه وسلم حين قال: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فليسانه فإن لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الإيمان»، ولكننا نخالف هؤلاء الأخوة في طريق الإصلاح والإنكار، فنحن نريد الإصلاح بالطرق الإصلاحية الشرعية السلمية وليس بالطرق التي تحوطها المخاطر والعواقب الخطيرة كالمظاهرات التي لا يحق للأخوة أن يغيروا الخطأ بخطأ أعظم منه قد يعرض البلاد والعباد للمخاطر التي نراها في بلاد كثيرة قاسمت فيها المظاهرات ثم أصبحت كالسيل الذي لا ينتهي فما إن يفرغ الناس من مظاهراته حتى يعقبهم آخرون بمظاهرة مطالبها مناقضة للأولى أو غيرها.

ما تعليقك على وصف رجال الأمن بالشيبيحة وصباح الناصر بالفلوجة والصباحية بغزة؟

● لا شك أن هذه الأوصاف كلها باطلة ومنكرة ولا تجوز، وكأننا نعيش حالة حرب؟ أو نعيش واقعا مشابهاً للمجتمعات التي ينتشر فيها الشبيحة؟ فليقت الله هؤلاء الأخوة الذين يطلقون مثل هذه الإطلاقات الكراء وليتجنبوا التنايز بالألقاب، والقنوات الخاصة فيهم من أبنائنا وإبناء عمومنا وجيراننا ومعارفنا، وهم بشر يعترهم ما يعترى البشر من صلاح

يقولون والله المستعان.

سيفتح باب شر

هل تحريم المظاهرات قطعي؟ وهل يعدر الخائف المجيز لها؟

● أنا لا أقول بأن تحريم المظاهرات ممنوع عليه كتحريم الشرك والخمر والربا وقتل النفس وغيرها من المحرمات المنصوصة، ولكني أذكر صاحب السؤال بأن كثيراً من المحرمات الشرعية ليست ممنوعه ولا قطعية، فلو فتحنا الباب بهذه الصورة فمن حق أي معترض أن يعترض على محرمات كثيرة بحجة أنها ليست قطعية، وسيفتح باب تحليل المحرمات غير القطعية على مصراعين رغم أنها قد تكون أكثر من المحرمات القطعية، أما مسألة عذر المخالف من عدمه فهذه يرجع فيها إلى أهل العلم الكبار والله أعلم.

ظن باطل

يستنكر البعض إنكاركم على المتظاهرين دون إنكار منكر دخول المساقطة للكويت، أو غض الطرف عن شدة تعامل رجال الأمن معهم، فما تعليقك؟

● هذا الكلام باطل، فأنا عن نفسي قد أنكرت دخول هذه المساقطة للكويت بحمد الله عبر حسابي في تويتر وكذلك عبر الاتصال ببعض من له علاقة بالأمر ومناصحته دون ذكر أسماء، وهكذا نصحنا إخواننا في القوات الخاصة بالرفق والتعامل الحكيم مع المتظاهرين قدر استطاعتهم وهذا كله موجود في حسابي التويتري بحمد الله، لذا فإني أنصح الأخ السائل وغيره من إخواني الكرام بالثبوت من الاتهام قبل توجيهه لمن لا يستحقه، وفي الحقيقة أقول إن من المؤلم أن يظن البعض أن كل من أنكر المظاهرات يرضى بالفساد الأخلاقي أو المالي أو الإداري الذي يوجد في الدول

من نفعهما) فالخمر والميسر فيهما منافع لكن لأن إثمهما أكبر من نفعهما حرهما الله تعالى، والمظاهرات إن حقت شيئاً من المنافع أو المطالب فإن مفاسدها أكبر لمن تأمل وتدبر.

البعض يزعم أن تحريم المسيرة المرخصة يلازم له تأييد ولي الأمر، فما تعليقك؟

● ولي الأمر بشر يصيب ويخطئ، ويعصي به ويطيع، ويعدل ويظلم، فهو عرضة لذلك كله، كما قال صلى الله عليه وسلم «كل بني آدم خطاء» وولي الأمر إذا عصى الله فإنه بلا شك باثم، فلو سمح بفعل الحرام في بلده الذي تحت إمرته مع قدرته على منعه فلا شك أنه سيسأل عن ذلك كما قال صلى الله عليه وسلم «كل راع فمسؤول عن رعيته»، ثم قال: «والرعي فمسؤول عن رعيته»، ونحن لا نقول إن ولي الأمر باثم بترخيصه للمسيرات لأنه قد يكون متأولاً أو مكرهاً أو جهل بعينته، أما إن علم بتجريمها ومخالفتها للشرع ثم سمح بها مع قدرته على منعها فإنه يؤاخذ بذلك، على أننا نعرف أن السماح بها يخضع لضغوط الإسلام والمجتمع الدولي كما

الاعتراض بأن

تحريم المظاهرات

غير منصوص عليه

ولا قطعي سيفتح

باب تحليل أكثر

المحرمات لأنها غير

قطعية كذلك

من المؤلم الظن

أن كل المنكرين

للمظاهرات يرضون

بالفساد الأخلاقي

أو المالي أو الإداري

في الدولة

ما حكم المظاهرات، المرخص منها وغير المرخص؟ وهل كونها سلمية يغير من حكمها؟

● المظاهرات والمسيرات بقسميها المرخصة أفتى جمع من العلماء المحققين بحرمتها، ومستندهم في ذلك الشرع، لأن المظاهرات فيها مخالقات شرعية عديدة، لاسيما إذا كانت موجهة ضد الدولة، لما في ذلك من منازعة الأمر أهله النبي نهانا عنها نبينا صلى الله عليه وسلم في أحاديث نبوية صحيحة كثيرة، روى كثيراً منها الإمامان البخاري ومسلم في صحيحهما، فالبخاري رواها في صحيحه، ومسلم رواها في كتاب الإمارة من صحيحه، وكلها تأمر بالصبر وعدم المنازعة للسلطان المسلم من وقع منه الظلم والجور، مراعاة للمصالح الأعلى ودرءاً للمفاسد الأعظم.

ومن مخالقات المظاهرات كذلك ما قد يحصل فيها من اندساس بعض المخربين الذين قد يقومون بأعمال تخريبية تؤدي إلى المصادمة وانفلات النظام، فلو اندس هؤلاء بين الإخوة الذين خرجوا في مسيرات سلمية - كما يقال - ثم اعتدوا على أحد من رجال الأمن أو رموا شيئاً من قبائل المولتوف أو أرقوا الإطارات أو قطعوا الطرق، فإن الأمر سينقلب وسيختلط الحابل بالنابل ولن يمكن التمييز بين المصلح والمفسد، وقد جاءت الشريعة كما تقدم بتحصيل المصالح وتكثيرها، ودرء المفاسد وتقليلها.

وما تقدم ذكره من أعمال تخريبية قد يقوم بها أيضاً بعض أبناء المسيرة من صغار السن أو من تنقلت أعضائه في مثل هذه المواقف خصوصاً مع الشنح الذي يقوم به بعض السياسيين - هدامهم الله - وهذا قد حصل كثيراً في الكويت وغيرها كما لا يخفى، وما تقدم ذكره من المخالقات وإمكانيتها قد يقع في المسيرة المرخصة وغير المرخصة لذلك أشرت كما في علة التحريم سداً لذريعة الشر.

كما أن المظاهرات والمسيرات قد تكون سبباً لاضطراب البلاد سياسياً وأمنياً واقتصادياً، فالمعارضون اليوم يجيشون اتباعهم في المسيرات لعزل فلان أو رد القانون الفلاني، وربما انقلب الأمر فأصبح المعارضون موالين، ثم يخرجون المعارضون الجدد بالجمهير الموافقة لهم للمطالبة بعزل فلان ورد فلان وهكذا دواليك حتى لا نستقر الأمور، والله المستعان، لذلك فإني أقول بصريح العبارة إن المسيرات والمظاهرات ليست من طرق الإصلاح السلمية المأمونة حتى ولو حقت شيئاً من المصالح، فما من أمر إلا وفيه شيء من الملحة، ولذلك قال تعالى عن الخمر (يسالونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس، وإثمهما أكبر



د.الشريكة يتحدثان للمؤلف ضاري المطيري